

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

نكات متفرقة حول بعض البيانات البريقة

• النكته البدائية: لقد استشكل المحقق الخوئي على أستاذه قائلاً:

«أن اعتبار القدرة فيه سواء أكان بحكم العقل أو بمقتضى الخطاب ليس إلا من ناحية أن التكليف بغير المقدور لغو، و من الطبيعي أن ذلك لا يقتضى إلا استحالة تعلّق التكليف بغير المقدور خاصّة و أمّا تعلّقه بخصوص الحصّة المقدورة فحسب فلا (لغوية و لا استحالة) ضرورة أن غاية ما يقتضى ذلك كون متعلّقه (التكليف) مقدوراً، و من المعلوم أن الجامع بين المقدور و غيره مقدور فلا مانع من تعلّقه به (فجوهر الجامع الملاكي يعدّ معقولاً ثبوتياً)» ثمّ استخدم السيّد الإطلاق الإثباتي لاستكشاف الجامع الملاكي إذ المولى بإطلاقه لم يستثن الحصّة غير المقدورة، فبالتالي قد استلهمنا أن تكليفه قد تعلّق بالجامع حتماً.

و لكن نخاصم هذه الفكرة إذ يتحمّن أن يُنتج «الجامع الثبوتي» أثراً و ثماراً نظير «استصحاب كلّى الحدث» بينما اتّخاذ الجامع بين المقدور و غيره بغضّ الطرف عن أفراده لا يجلب أثراً أساساً بل سيُعدّ غير عقلائيّ إذ العقلاء لا يتّخذون موقفاً عملياً تجاه الجامع البحث الثبوتي، فرغم توفّر الفائدة في الحصّة غير المقدورة الخارجية بحيث لو تحقّقت الحصّة فجأةً لأجزأته و لكن حوارنا الرئيسيّ يحول حول الجامع المؤثّر و المؤثّر بلا لحاظ أفراده.

• النكته الوسطى: لقد تركزت بيانات المحقّقين النائيين و الخوئي على أن طبيعة الأمر تستدعي دوماً البعث و تحريك الإرادة - سواء تصوّرها أم تصديقها- بينما وفقاً للخطابات القانونية لا تتبقّى ساحة لهذه النقاشات -أي لزوم الإرادة و المباشرة- منذ الأساس إذ الشّارع حسب هذه النظريّة سيؤسّس قانوناً شاسعاً لكافة أصناف البشر -حتى الكافر و المعوّق و...- من دون إبعث و إرسال و بلا لحاظ القدرة و المباشرة و الإرادة و... إطلاقاً.

• النكته الأخيرة: لقد سائرنا مسبقاً -لدى مبحث المباشرة- ببدنة العقلاء فاستتبّعنا الأصل العقلائيّ لدى التكليف حيث يبنون على صدور الفعل عن القدرة و المباشرة و الإرادة فيُلغون الفعل المعرّى عنها، و حيث قد توفّر الأصل العقلائيّ و أذاب الشكّ و الارتباب فسنستغني عن هذه الأبحاث تماماً.

- و أمّا المصارعة النهائيّة فقد انسكبت حول «التعبدية بمعنى الفعل ضمن فعل محلّل» فلو نفّذ حكماً تكليفاً ضمن فعل محرّم فهل سيُجزئه نظير غسل الثياب بالماء الغصبيّ كي يصلّي به أو الغسل بالماء الغصبيّ أو تدفين الميت ضمن أرض غصبيّة أو تحنيط غصبيّ أو... أم سيتحمّن الامتنال ضمن فعل مباح؟

Ø فمن هذا المنطلق قد صنّف المحقق النائي «متعلقات الأحكام» إلى صنفين قائلاً:

«وَأَمَّا أَصَالَةُ التَّعْبِيدِ بِمَعْنَى عَدَمِ سَقُوطِهِ بِفِعْلِ الْمَحْرَمِ، فَتَوْضِيحُ الْكَلَامِ فِيهِ: هُوَ أَنَّ السَّقُوطَ بِفِعْلِ الْمَحْرَمِ لَا يَبْدَأُ أَنْ يَكُونَ لِمَكَانٍ اتِّحَادَ مُتَعَلِّقِ الْأَمْرِ مَعَ مُتَعَلِّقِ النَّهْيِ (أَيِ الْفَرْدِ الْمَحْرَمِ) خَارِجاً وَإِلَّا لَمْ يَعْقِلِ السَّقُوطَ بِدُونِ ذَلِكَ (الْإِتِّحَادُ فَلَوْ لَمْ يَتَّحِدَا لَمَا حَدَثَ شَجَارُ أَسَاساً إِذْ سَيَسْقُطُ الْأَمْرُ جُزْأً) وَهَذَا الْإِتِّحَادُ إِنَّمَا يَكُونُ بِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا لَكُونِ النَّسْبَةِ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقَيْنِ الْعَمُومِ وَالْخُصُوصِ الْمَطْلُوقِ، وَإِمَّا لَكُونِ النَّسْبَةِ هِيَ الْعَمُومِ مِنْ وَجْهِهِ، إِذْ لَا يُمْكِنُ الْإِتِّحَادُ بِدُونِ ذَلِكَ:

1. فَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقَيْنِ الْعَمُومِ وَالْخُصُوصِ الْمَطْلُوقِ (نَظِيرُ النَّهْيِ عَنِ الصَّلَاةِ ضَمْنِ الْحَمَامِ) فَيَنْدَرِجُ فِي بَابِ النَّهْيِ عَنِ الْعِبَادَةِ وَيَخْرُجُ الْفَرْدُ الْمَحْرَمُ عَنْ سَعَةِ دَائِرَةِ الْأَمْرِ وَيَقْيِدُ الْأَمْرَ (بِالصَّلَاةِ) لَا مُحَالَةً بِمَا عَدَا ذَلِكَ (أَيِ عَدَا الْحَمَامِ فَيَنْحَصِرُ الْأَمْرُ بِفَرْدٍ مُحَلَّلٍ) مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ بَيْنَ الْعِبَادَةِ وَغَيْرِهَا كَمَا لَا يَخْفَى.

2. وَإِنْ كَانَ بَيْنَ الْمُتَعَلِّقَيْنِ الْعَمُومِ مِنْ وَجْهِهِ، فَيَنْدَرِجُ فِي بَابِ اجْتِمَاعِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ:

Ø فَإِنْ قَلْنَا فِي تِلْكَ الْمَسْأَلَةِ بِالْإِمْتِنَاعِ مَعَ تَقْدِيمِ جَانِبِ النَّهْيِ، كَانَ مِنْ صَغَرِيَّاتِ النَّهْيِ عَنِ الْعِبَادَةِ أَيْضاً عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

Ø وَإِنْ قَلْنَا بِالْجَوَازِ (أَيِ اجْتِمَاعِ عُنْوَانَيْنِ ضَمْنِ مُصَدِّاقٍ مُوَحَّدٍ) كَمَا هُوَ الْمُخْتَارُ فَالْمُتَعَلِّقُ وَانْ لَمْ يَتَّحِدْ وَانْدَرَجَ فِي بَابِ التَّزَاهِمِ (أَيِ لَا يَسْتَطِيعُ تَرْكُ النَّهْيِ الْأَهْمَ) إِلَّا أَنَّهُ مَعَ ذَلِكَ لَا يَصْلُحُ الْفَرْدُ الْمَحْرَمُ لِلتَّقْرِيبِ [1] لِعَدَمِ حُسْنِهِ الْفَاعِلِيَّ (لَأَنَّهُ نَفَذَ الْوَاجِبَ ضَمْنِ عَمَلٍ مُحْرَّمٍ) وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَلَكَ الْأَمْرِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا يَقَعُ مَبْغُوضاً عَلَيْهِ لِمَكَانِ مُجَامَعَتِهِ لِلْحَرَامِ، فَلَا يَصْلُحُ لِأَنْ يُتَقَرَّبَ بِهِ، فَلَا يَسْقُطُ الْأَمْرُ بِهِ. فَالْأَصْلُ اللَّفْظِيُّ وَكَذَا الْعَمَلِيُّ يَقْتَضِي عَدَمَ السَّقُوطِ بِفِعْلِ الْمَحْرَمِ، كَمَا اقْتَضَا عَدَمُ السَّقُوطِ بِالْإِسْتِنَابَةِ وَفِعْلُ الْغَيْرِ، وَ عَنْ لَا إِرَادَةَ وَ اخْتِيَارَ» [2]

بينما المحقق الخوئي قد شقَّ هذه القضية إلى شقين مختلفين عن أستاذه قائلًا: [3]

«الثالثة: ما إذا شكَّ في سقوط واجب في ضمن فرد محرم وهذا يُتصوَّر على نحوين:

– الأول: أن يكون المأني به في الخارج مصداقاً للحرام «حقيقاً» كغسل الثوب المتنجس بالماء المغصوب أو نحوه.

– الثاني: أن لا يكون المأني به مصداقاً له كذلك (واقعاً) بل يكون «ملازماً» له وجوداً، وذلك كالصلاة في الأرض المغصوبة أو نحوها بناء على جواز اجتماع الأمر والنهي وعدم اتحاد الأمور به مع المنهي عنه في مورد الاجتماع والتصادق.

وَأَمَّا الْكَلَامُ فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ فَتَارَةً نَعْلَمُ (بِالدَّلِيلِ الْخَاصِّ) بِأَنَّ الْإِثْبَانَ بِالْوَاجِبِ فِي ضَمْنِ فَرْدٍ مُحْرَّمٍ مُسْقِطٌ لَهُ وَ سَقُوطُهُ مِنْ نَاحِيَةِ سَقُوطِ مَوْضُوعِهِ (كَغَسْلِ الثَّيَابِ) وَ عَدَمُ تَعَقُّلِ بَقَائِهِ حَتَّى يُوْتَى بِهِ ثَانِياً فِي ضَمْنِ فَرْدٍ غَيْرِ مُحْرَّمٍ، وَ ذَلِكَ كإِزَالَةِ النَّجَاسَةِ عَنِ الْمَسْجِدِ مَثَلًا فَإِنَّهَا تَسْقُطُ عَنِ الْمَكْلَفِ وَ لَوْ كَانَتْ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ فَلَا يَبْقَى مَوْضُوعٌ لَهَا وَ كَغَسْلِ الثَّوْبِ الْمُتَنَجِّسِ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ حَيْثُ يَسْقُطُ عَنْ ذِمَّتِهِ بِانْتِفَاءِ مَوْضُوعِهِ وَ حَصُولِ غَرَضِهِ وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ.

هَذَا مِنْ نَاحِيَةٍ، وَ مِنْ نَاحِيَةٍ أُخْرَى أَنَّ مَرَدَّ سَقُوطِ الْوَاجِبِ فِي ضَمْنِ الْفَرْدِ الْمُحْرَّمِ لَيْسَ إِلَى أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا، بَلْ مَرَدُّهُ إِلَى حَصُولِ الْغَرَضِ بِهِ (الْمَحْرَمِ) الدَّاعِي إِلَى إِجَابِهِ، حَيْثُ إِنَّهُ مُتَرَتِّبٌ عَلَى مَطْلُوقِ وَجُودِهِ وَ لَوْ كَانَ فِي ضَمْنِ فَرْدٍ مُحْرَّمٍ، وَ عَدَمُ مَوْضُوعٍ لِإِثْبَانِهِ ثَانِياً فِي ضَمْنِ فَرْدٍ آخَرَ، لَا أَنَّ الْوَاجِبَ هُوَ الْجَامِعُ، وَ تَارَةً أُخْرَى نَشَكَّ فِي أَنَّهُ يَسْقُطُ لَوْ جِيَءَ بِهِ فِي ضَمْنِ فَرْدٍ مُحْرَّمٍ أَوْ لَا؟ وَ ذَلِكَ كَغَسْلِ الْمَيْتِ، وَ تَحْنِيطِهِ، وَ تَكْفِينِهِ، وَ دَفْنِهِ، وَ مَا شَاكَلَ ذَلِكَ فَلَوْ غُسِلَ الْمَيْتُ بِالْمَاءِ الْمَغْصُوبِ، أَوْ دُفِنَ فِي أَرْضٍ مَغْصُوبَةٍ أَوْ حُطِّطَ بِالْحَنُوطِ الْمَغْصُوبِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ وَ شَكَكْنَا فِي سَقُوطِ التَّكْلِيفِ بِذَلِكَ وَ عَدَمِ سَقُوطِهِ فَنَقُولُ:

Ø لا إشكال و لا شبهة في أنّ مقتضى إطلاق الواجب (التكليفي) عدم السقوط، بدهاة أنّ الفرد المحرّم لا يعقل أن يكون مصداقاً للواجب، لاستحالة انطباق ما هو محبوب للمولى على ما هو مبغوض له، فعدم السقوط من هذه الناحية (أي التناقض) لا من ناحية استحالة اجتماع الأمر و النهي في شيء واحد (زعماء من المحقق النائيني) و ذلك لأنّ هذه الناحية (الثانية) تقوم على أساس أنّ الأمر يسري من الجامع إلى أفرادهِ و لكنّه خاطئ لا واقع موضوعي له، و ذلك لما ذكرناه غير مرّة من أنّ متعلّق الأمر هو الطبيعيّ الجامع، و لا يسري الأمر منه إلى شيء من أفرادهِ العرضيّة و الطّولية، هذا من ناحية. و من ناحية أخرى بعد ما عرفت استحالة انطباق الواجب على الفرد المحرّم فبطبيعة الحال يتقيّد الواجب بغيره (المحرّم).»

إذن ثمة مائز:

1. بين انطباق العنوان على عمل و اندماجهما معاً نظير الغسل بالمغصوب، حيث سيُلغى الغسل أساساً لأنّه مصداقه الحقيقيّ
2. و بين تلازمهما معاً نظير الصلّاة ضمن المغصوب حيث سنَتعلّق وقوع الامتنال إذ الصلّاة لا تُعدّ مصداقة حقيقيّة للغصب الحقيقيّ بخلاف الغسل.

ثمّ أمدّ حوارَه قائلاً:

«و على ضوء هذا البيان فإذا شككنا في سقوط الواجب في ضمن فرد محرّم فلا محالة يرجع إلى الشكّ في الإطلاق (للفعليّة) و الاشتراط (بانعدام المحرّم) بمعنى أنّ وجوبه مطلق فلا يسقط عن ذمّته بإتيانه في ضمن فرد محرّم أو مشروط بعدم إتيانه في ضمنه، و قد تقدّم أنّ مقتضى الإطلاق عدم الاشتراط إن كان (فتمتدّ فعليّة التكليف حتّى يُمثّل بالمحلّ) و إلّا فالمرجع هو الأصل العمليّ و هو في المقام أصالة البراءة (عن تجديد الامتنال) و ذلك لأنّ المسألة على هذا الضوء تكون من صغريات كبرى مسألة الأقلّ و الأكثر الارتباطيين، و قد اخترنا في تلك المسألة القول بجريان البراءة فيها عقلاً و شرعاً، هذا بناء على نظريّتنا من عدم جريان الاستصحاب في الشبّهات الحكميّة.»

- [1] لا يخفى: أنّ هذا البيان إنّما يتمّ فيما إذا كان المأمور به عبادة، و أمّا إذا لم يكن عبادة فبغضه الفاعلي ممّا لا أثر له بعد ما كان المقام من باب التزام و اشتغال الفعل على تمام الملاك، فلا محيص من سقوط الأمر حينئذ و لا مجال للشك فيه. و هذا بخلاف المقامات المتقدمة، فإنّ في جميعها مجالا واسعا لتطرّق الشك فيها، لاحتمال دخل الاختيار مثلاً أو المباشرة في ملك الحكم، و لأجله نحتاج إلى دليل خارجيّ يدل على السقوط بذلك بخلاف ما كان من باب التزام، فإنّ نفس دليل الحكم يقتضى السقوط لمكان كشفه عن الملاك حتّى في الفرد المزاحم للحرام، كما هو لازم القول بجواز الاجتماع، فتأمّل - منه.
- [2] ناييني محمدحسين. فوائد الأصول (النائيني). Vol. 1. ص144 قم - إيران: جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

- [3] خوئي ابوالقاسم. 1410. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). Vol. 2. ص151-152 قم - إيران: انصاريان.